

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

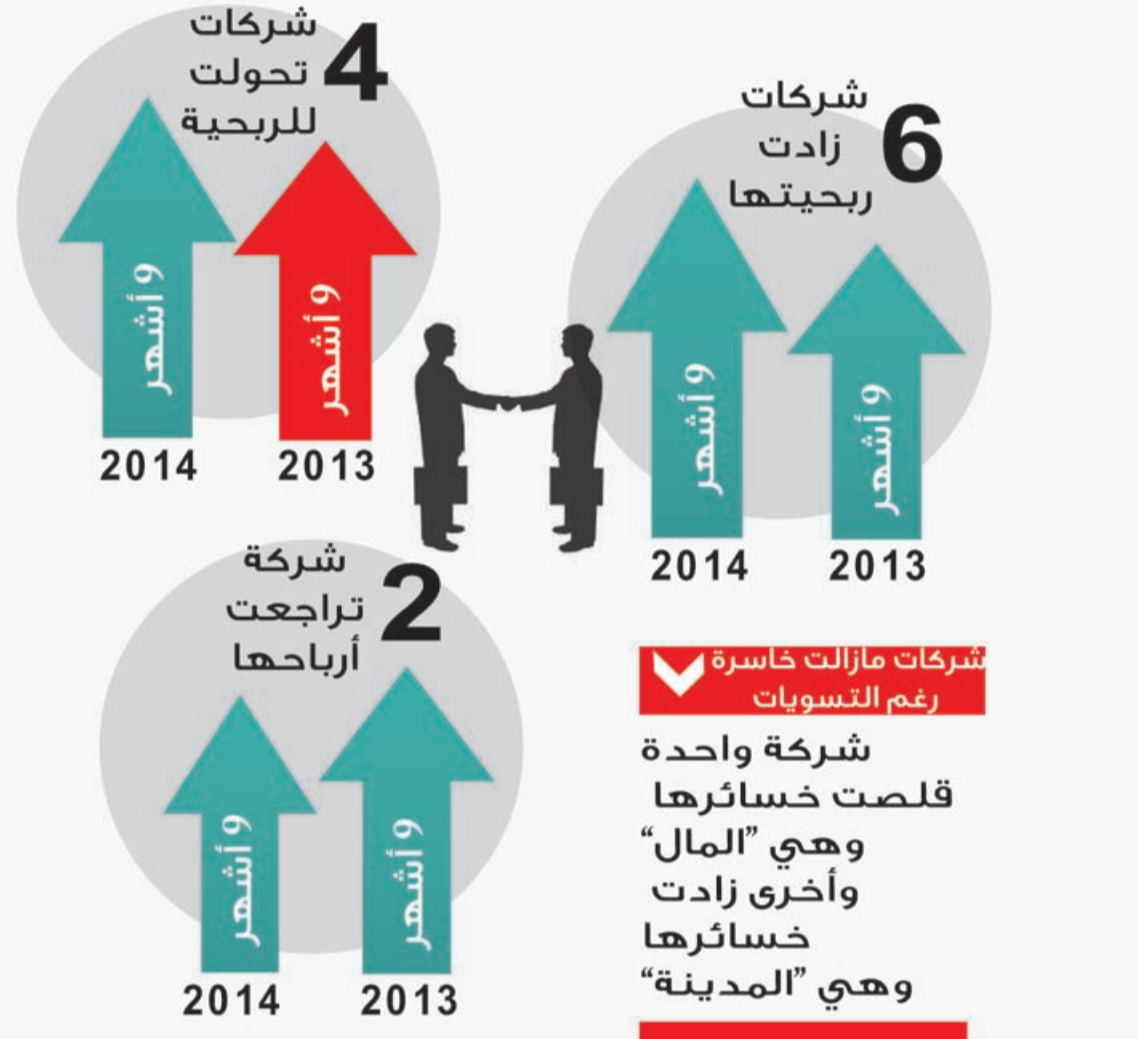
## لون أحمر للشركات ذات المخاطرة العالية

علمت «الانباء» ان هناك اتجاها في بورصة الكويت لوضع علامة او لون بجانب الشركات الخاسرة 50٪ من رأسمالها (مثلا لون احمر ويعني انها شركة خسارة للاستثمار فيها) وانها معرضة للإيقاف اذا وصلت خسائرها 75٪، وكذلك تلك الخاسرة لـ 25٪ من رأسمالها. ويأتي هذا التوجه في إطار استراتيجية التغيير في البورصة التي بدأتها هيئة أسواق المال وتنوي من خلالها تطبيق احد أهدافها في حماية مصالح المستثمرين والمساهمين. كما يأتي التوجه في إطار الممارسات المعمول بها في اسواق المنطقة مثل السوق السعودية.

## بعد 6 سنوات على الأزمة المالية 14 شركة تبيع أصولا لتسدد ديونا

# 300 مليون دينار تسويات آخر سنوات الأزمة

## آثار تسويات الشركات الوتعثرة على نتائجها الهالية حتى نهاية الربع الثالث من 2014



إعداد: شريف حمدي

كل أصولها للجهات الدائنة «أغلبها بنوك» التي تعتبر المستفيد الأكبر كونها حصلت طيلة السنوات الست الماضية على فوائد الديون (في حالة السداد ولم تتعثر)، وبالنهاية حصلت على كثير من أصول هذه الشركات، والتي يعتبر بعضها أصولا مدرة تشكل المصدر الرئيسي لإيرادات هذه الشركات. لكن في المقابل، تبدو بعض البنوك في حالة «مجزر أخاك لا بطل» إذ إنها سبق أن أخذت مخصصات كبيرة لمواجهة تعثر الشركات، وربما اليوم تعكس هذه المخصصات كارها، وقد تستفيد في زيادة أرباحها السنوية.

ورصدت «الانباء» الآثار الناتجة عن هذه التسويات على ميزانيات هذه الشركات حتى نهاية التسعة أشهر الأولى من 2014، حيث ان بعضها عاد للربحية أو قلص خسائرها أو نمت أرباحه، ولكن معظم ذلك ناتج عن إعادة تقييم وهو استثنائي. ففي الوقت الذي انخفضت فيه القروض في ظل التسويات، لا شك ان هذه الشركات الذي سوت أوضاعها فقدت في المقابل أصولا و«كاش». ويبقى أن كل هذه التسويات هي امر استثنائي، ويفترض الانتظار كيف ستكون النتائج في السنة المقبلة، عندما تنطلق الشركات من جديد، بعضها بديون صفرية وبلا أصول كبيرة، وأخرى بديون قليلة لكن فقدت مقابلها أصولا ايضا، وربما لن تتمكن من

استعادة موقعها في السوق. نظرا لتراجع الأعمال عموما. وفي حال تمكنت هذه الشركات من العودة بقوة الى الساحة، فإن ذلك سيكون مؤشرا لقدرة مجالس ادارتها على اعتماد استراتيجية تنافسية واهداف قابلة للتنفيذ على ارض الواقع. وإبرز ما كشفه رصد «الانباء» التالي:

● 14 شركة أتمت عمليات تسوية خلال العام الحالي جميعها في قطاع الخدمات المالية (شركات استثمارية)، وقطاع العقارات. ● 4 شركات استطاعت أن تتحول للربحية حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي مقارنة مع خسائر ذات الفترة من 2013، هي: ذات الفترة من 2013، هي: أبيار، والساحل، واكتتاب، والأمان. ● 6 شركات حققت نموا في أرباح التسعة أشهر الماضية مقارنة مع ذات الفترة في 2013، وهي: بيان، والعقارية، وأصول، وأعيان العقارية، والبيت، والمتحزات. ● تراجع أرباح شركتين في التسعة أشهر الأولى من 2014 وهما: صكوك، ونور. ● شركة المسال تعتبر من الشركات المستفيدة من التسويات البالغ قيمتها 42 مليون دينار، حيث قلصت من خسائرها من 4 ملايين دينار إلى 3 ملايين دينار في أول 9 أشهر في العام الماضي. ● شركة المدينة والتي أبرمت أكثر من تسوية مع بنك «بوبيان» بـ 19 مليون دينار لكن خسائرها زادت من 4,3 ملايين دينار إلى 11,8 مليون دينار.

4 شركات تحولت للربحية.. و6 منها زادت أرباحها

البنوك الربح الأكبر من التسويات.. حصلت فوائد 6 سنوات والأآن تحظى بالأصول

أرباح الشركات استثنائية.. لكن الترقب لنتائج 2015

الديون الصفرية جميلة لكن فقدان الأصول الرئيسية مؤلم جداً

من يستطع الاستثمار بإدارته قوية وبإستراتيجيات قابلة للتنفيذ والمنافسة

شريف حمدي

بعد 6 أعوام على الأزمة المالية، تتسارع وتيرة التسويات بين الشركات الكويتية المدرجة في البورصة وبين البنوك، في مؤشر يبدو معاكسا للاتجاهات العالمية وحتى الإقليمية، إذ إن كثيرا من بنوك المنطقة قد سوت مشاكلها مع الشركات المدبونة في السنوات الأولى للأزمة بينما اليوم تحصد نتيجة هذه التسويات. ويبدو أن التأخر الذي حصل كويتيا عائد الى طبيعة التغييرات التي جرت في البنوك نفسها وعمق الأزمة والتساهل الذي حدث قبل الأزمة في إقراض الشركات، خصوصا الاستثمارية منها، في وقت كان الرقيب نانما مع فترات متتالية للقروض التي كانت تؤشر لأزمة ما لكنها مرت وكأنها حالة طبيعية تعكس انتعاشا دائما. وقد رصدت «الانباء» حجم التسويات التي تم توقيعها منذ بداية السنة، وتأثيرها على الشركات والبنوك. فقد بلغ إجمالي قيمة التسويات التي تم سدادها فعليا سواء من خلال أصول عينية أو نقدا نحو 296 مليون دينار منذ بداية العام وحتى الآن. ورغم أن القول المأثور «أن تأتي متأخرا خير من ألا تأتي أبدا» يصلح في حال بعض الشركات، فإن بعضها الآخر تأخر لدرجة أن مفاوضات التسوية انتهكتها حتى إنها لم تعد قادرة على البقاء بالسوق خلال الفترة المقبلة، فضلا عن انتقال أهم وربما

## MBA.. استثمار جيد لوظيفة أفضل



أعمالهم. ويعتمد ماجستير الأعمال بالأساس على التأهيل المهني للطلاب وذلك وفق برنامج دراسي يستند الى اعمتادات الطالب واختصاص عمله فيكون هناك تقسيم للطلاب الى مجموعات ليتسنى تبادل الخبرات التجارية بين مجموعة من كبار المشاركين بالمثل. ويقول في هذا السياق عصام عبدالرحمن المغربي مدير برنامج ماجستير إدارة الأعمال بجامعة خاصة بالكويت متحدثا عن التجربة الكويتية للجامعات الخاصة في تدريس ماجستير إدارة الأعمال انه توجد جامعات خاصة كويتية من نسبة 5٪ من الجامعات بالعالم معترف بها عالميا ويتم قبول شهادتها وذلك بعد استيفاء شروط القبول، مشيرا الى ان الجامعات المعترف بها تخضع للمتابعة الدورية من قبل وزارة التعليم العالي. وبخصوص تجربة تدريس ماجستير إدارة الأعمال في الكويت، يرى ان البرامج تحاول التركيز على الخبرة العملية والنظرية في الوقت نفسه ويعتمد على مشاركة الطالب في العملية التعليمية وليس كمتلق، حيث يتم التركيز على خبرة الطالب وما يحتاجه سوق العمل طبقا لوظائفهم والوظائف التي يطلبها سوق العمل مستقبلا ومحاولة التواصل مع الطلاب لبناء نظرية في إطار اختصاصه وذلك بالاستناد إلى الواقع العملي للطلاب. اما بخصوص المدة المعتمدة للتدريس فهي تنقسم الى نوعين دوام كامل ومدته سنتان ودوام جزئي ومدته 5 سنوات (وهو لمن ينقطع عن الدوام لفترة لأسباب اجتماعية او عملية لهم كاقصى مدة على التقدير 5 سنوات للانتهاء من برامج التدريس والحصول على الماجستير). وتوجد في بعض الجامعات سواء في دبي أو قطر التي تعتمد نظام التدريس ما يطلق عليها «executive time» او المدة التنفيذية وهو يمثل برنامجا سريعا يستهدف رجال الأعمال وكبار التنفيذيين ويتطلب طاقم تدريس ذا خبرة عملية وتدرسية وكفاءة عالية وسيكون ساريا في الكويت خلال السنتين القادمتين اذا ما تمت موافقة وزارة التعليم العالي على ذلك.

## النفط يرهق الأسهم.. بأي حال ستعود البورصات الخليجية اليوم؟! متوسط السيولة بالبورصة يتناقص 21٪ منذ 3 أشهر



الترقب سيد الموقف اليوم بعد قرار اوبك تثبيت الانتاج وانهار اسعار النفط حيث نزل البرميل الكويتي دون 70 دولارا لأول مرة منذ 4 أعوام ونصف العام (الصورة أرشيفية)

شريف حمدي

كيف سيكون حال البورصة الكويتية اليوم ومن خلفها البورصات الخليجية؟ فبعد القرار المصيري الذي اتخذته «أوبك» بتثبيت انتاجها من النفط عند 30 مليون برميل يوميا، وهبوط النفط العالمي لمستويات لم يبلغها في 4 سنوات، ولحقه النفط الكويتي لمستويات لم يبلغها في 4 أعوام ونصف العام، يبدو السؤال الآن: ماذا سيحدث اذا ما استمرت موجة الخسائر في البورصات الإقليمية كما حدث في الأشهر الأخيرة وقد سارت فيها مؤشرات البورصات مع انخفاض مؤشر النفط، وان كان الوضع أقوى في البورصة الكويتية التي واجهت اسبابا محلية ايضا؟ ومن المرتقب أن تواصل اسعار النفط هبوطها في الأشهر المقبلة بعد قرار «أوبك»، وربما يرجع البعض الوصول إلى 60 دولارا للبرميل، وهو أمر يرى وزير النفط الكويتي د.علي العمير أنه يمكن التكيف معه. ويشير تثبت الانتاج والاتفاق داخل دول «أوبك» على ذلك إلى أن هناك معركة نفط قوية تقودها دول «أوبك» بمواجهة المنافسين في الأسواق. وقد قال العمير: إن أي انخفاض في الإنتاج سيغوضه المنافسون، وهو ما يعني أننا امام مرحلة جديدة من الشد والجذب في المورد الرئيسي لاقتصادات المنطقة. وبما أن هذا هو الوضع في النفط، فكيف سيكون الوضع في البورصة التي تعتبر أول انعكاس لحالة الاقتصاد العام المعتمد على النفط؟

● خلال شهر سبتمبر الماضي بلغ متوسط السيولة اليومية 28 مليون دينار إجمالي سيولة خلال الشهر 616 مليون دينار. ● تراجع المتوسط اليومي في أكتوبر إلى 22,4 مليون دينار (أقل بـ 21٪ عن سبتمبر) بإجمالي سيولة خلال الشهر بلغ 381 مليون دينار. ● واستمر التراجع في نوفمبر الجاري ليصل المتوسط إلى 17,7 مليون دينار (أقل بـ 21٪ عن أكتوبر) بإجمالي 354 مليون دينار في نوفمبر الذي يشهد اليوم آخر جلساته، علما بأن جلسات شهر أكتوبر تقلصت إلى 17 جلسة نظرا لعطلة عيد الأضحى، في حين بلغ عدد جلسات نوفمبر الجاري 20 جلسة باستثناء الجلسة المتبقية اليوم. وفي هذا دلالة على أن المستثمرين في بورصة الكويت يجمدون أموالهم بانتظار ما سيحدث في عالم النفط وتأثيره على الميزانية المحلية، علما أن القرار الرسمي حتى الآن بعدم مس الاتفاق الاستثماري

تراجع جماعي قبل قرار «أوبك».. فكيف سيكون الوضع مع استمرار الانخفاض؟

من خلال رصد «الانباء» تبين أن وضع السيولة يتراجع بشكل متواضع مع تراجع أسعار النفط خلال الأشهر الثلاث الماضية، وذلك على النحو التالي:

● تراجع سوق دبي المالي بخسائر بـ 1,5٪. ● وخسر سوق البحرين قادرا محدودا بـ 0,3٪. ● أما سوق الكويت فكان الأقل تراجعا بـ 0,1٪.